الأمم المتحدة

PBC/2/SLE/1

لجنة بناء السلام

Distr.: General
3 December 2007
Arabic
Original: English

الدورة الثانية

التشكيلة الخاصة بسيراليون

١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

إطار سيراليون للتعاون في بناء السلام

٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مبادئ التعاون	١	٣
ثانيا – السياق	٧-٢	٤
ثالثا – تحليل الأولويات والتحديات والأخطار في مجال بناء السلام	٢٤-٨	٥
ألف – توظيف الشباب وتمكينه	١٢-١٠	٦
بـاء – إصلاح قطاع العدالة والأمن	١٦-١٣	٧
جيم – تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد	١٩-١٧	٨
دال – بناء القدرات	٢١-٢٠	٩
هـاء – قطاع الطاقة	٢٣-٢٢	١٠
واو – الأبعاد دون الإقليمية لبناء السلام	٢٤	١٠
رابعا – الالتزامات المتبادلة	٢٩-٢٥	١١

101207 101207 07-61808 (A)

ألف –	التزامات حكومة سيراليون	٢٥	١١
بـــاء –	التزامات لجنة بناء السلام	٢٦	١٤
جيـم –	أدوار الأمم المتحدة ومسؤولياتها في دعم الإطار	٢٧	١٧
دال –	أدوار ومسؤوليات الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف في دعم الإطار .	٢٨	١٨
هـاء –	أدوار ومسؤوليات الدول في منطقة غرب أفريقيا في دعم الإطار	٢٩	١٨
خامسا –	استعراض التقدم وتتبعه	٣٠-٣٤	١٩
المرفق			
مصفوفة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات			٢١

أولا – مبادئ التعاون

١ – إن جمهورية سيراليون ولجنة بناء السلام

وفقا لولاية[1] لجنة بناء السلام التي تهدف، في جملة أمور، إلى الجمع بين جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة لتعبئة الموارد وتقديم النصح واقتراح استراتيجيات متكاملة لبناء السلام والانتعاش بعد انتهاء الصراعات،

وقد عقدتا العزم على تعزيز الشراكة والتعاون بين سيراليون ولجنة بناء السلام،

وإذ تسلمان بالتقدم المحرز في تحقيق استقرار سيراليون وانتعاشها وبناء السلام فيها منذ التوقيع على اتفاق لومي للسلام (١٩٩٩)،

وإذ تضعان في اعتبارهما أن تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في سيراليون يتطلب التصدي للتحديات المتبقية التي تهدد الاستقرار وللأسباب الجذرية للصراع،

وإذ تؤكدان ضرورة الاستفادة من الإنجازات والاستراتيجيات والالتزامات القائمة من أجل تحقيق السلام والتنمية ولمواصلة تنفيذها،

وإذ تلاحظان الشراكة القوية وهياكل التنسيق في سيراليون بين السلطات الوطنية والمجتمع الدولي،

وإذ تسلمان بأن توطيد السلام في سيراليون يقتضي سيطرة وطنية تامة ومشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين مثل الحكومة المركزية والحكومات المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والشركاء الدوليين،

وإذ تسلمان كذلك بضرورة مواصلة اشتراك المجتمع الدولي في عملية توطيد السلام ريثما يتم بلوغ أهداف السلام المستدام،

قد وضعتا إطار التعاون في بناء السلام هذا استناد إلى المبادئ التالية:

(أ) **السيطرة الوطنية**: تكون المسؤولية الأولية عن توطيد السلام وتنمية سيراليون مزدهرة وديمقراطية والسيطرة على ذلك لحكومة سيراليون وشعبها؛

(ب) **المساءلة المتبادلة**: يتطلب بناء السلام المستدام شراكة قوية تقوم على الاحترام والمساءلة المتبادلين بين حكومة وشعب سيراليون وشركائهما الدوليين؛

---

(١) قرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠ وقرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

(ج) **المشاركة المتواصلة:** بناء السلام عملية طويلة الأجل تتطلب مشاركة متواصلة وقابلة للتنبؤ بها من جميع أصحاب المصلحة.

ثانيا – السياق

٢ – منذ توقيع اتفاق لومي للسلام في عام ١٩٩٩، أحرزت حكومة سيراليون وشعبها، بدعم من المجتمع الدولي، تقدما هائلا في إعادة بناء البلد وتأمين السلام. ومن بين الإنجازات الرئيسية ترد الانتخابات السلمية والديمقراطية التي أُجريت في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٧ وانتخاب الحكومات المحلية في عام ٢٠٠٤؛ وإنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة واكتمال عملها؛ والإصلاح وإعادة التنظيم الشاملين لمؤسسات الأمن الوطنية مثل الشرطة السيراليونية، والقوات المسلحة لجمهورية سيراليون، ومكتب الأمن الوطني؛ وإنشاء عدد من المؤسسات الديمقراطية مثل اللجنة الانتخابية الوطنية، ولجنة تسجيل الأحزاب السياسية، ولجنة حقوق الإنسان، ولجنة مكافحة الفساد.

٣ – وما تحقق من إنجازات حتى الآن ساهم فيه عدد من الأطر والاستراتيجيات الوطنية الساعية إلى تحقيق السلام والتنمية مثل رؤية سيراليون حتى عام ٢٠٢٥، وورقة إستراتيجية سيراليون للحد من الفقر، وإستراتيجية توطيد السلام، وميثاق تحسين المساءلة و الحكم، وتقرير لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، وهي تظل توجه عملية الانتعاش وتحقيق الاستقرار.

٤ – وعلى الرغم مما أحرز من تقدم ملحوظ، يظل السلام والاستقرار في سيراليون يتسمان بالهشاشة. والأسباب الجذرية للصراع – وهي استشراء الفساد، وتهميش وإضعاف المجتمعات الريفية وبعض القطاعات في المجتمعات الحضرية، والافتقار إلى الفرص الاقتصادية، وضعف قدرة الدولة على تقديم الخدمات الأساسية — تظل بدون علاج بصفة عامة[٢]. ويمثل كل من البطالة وتهميش الشباب بصفة خاصة خطرا بالغا على الاستقرار والسلام.

٥ – ويهدف عمل سيراليون بالاشتراك مع لجنة بناء السلام إلى كفالة استمرار اهتمام المجتمع الدولي بتوفير المزيد من الدعم السياسي والمالي والتقني لجهود البلد في مجال توطيد السلام. وهذا الإطار وثيقة متوسطة الأجل من أجل الشراكة والمساءلة المتبادلة، ينص فيها على إجراءات محددة تلتزم حكومة سيراليون ولجنة بناء السلام باتخاذها للتصدي للتحديات والمهددات الأشد خطورة على استدامة السلام وتوطيده. وسيقود الإطار عمل اللجنة والحكومة بتسليط الضوء على أهم الثغرات في بناء السلام في الاستراتيجيات والالتزامات الوطنية القائمة وكفالة تنفيذ تلك الاستراتيجيات والالتزامات في وقت سريع وبصورة فعالة.

(٢) تضمن تقرير لجنة تقصي الحقائق والمصالحة دراسة شاملة للأسباب الجذرية للصراع في سيراليون.

وستستخدم اللجنة الإطار أيضا لتعزيز الحوار وتمتين الشراكات بين سيراليون وشركائها الدوليين.

٦ - وتحدد الالتزامات في هذا الإطار بالاستناد إلى ثلاثة معايير رئيسية، هي: أن تكون ذات أهمية حاسمة لتفادي الانتكاس والعودة إلى الصراع، وأن تتراوح فترتها بين القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل، وأن تتطلب اتخاذ إجراءات متبادلة من الحكومة وغيرها من أصحاب المصلحة الوطنيين وشركاء سيراليون على الصعيد الدولي. ينبغي النظر إلى التركيز على هذه العناصر على أنه استعاضة عن الالتزامات المنصوص عليها في غيره من الأطر واتفاقات التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف القائمة.

٧ - والإطار هو وثيقة مرنة يمكن للحكومة واللجنة تعديلها استجابة لما يحدث من تطورات في عملية توطيد السلام في سيراليون. وقد وضع الإطار عن طريق عملية تشاوريه جرت في سيراليون وفي المداولات التي تمت في لجنة بناء السلام.

ثالثا - تحليل الأولويات والتحديات والأخطار في مجال بناء السلام

٨ - وفقا للاستراتيجيات الوطنية القائمة، يسلط الإطار الضوء على الأولويات الحاسمة الأهمية والمترابطة فيما يتعلق بالحد من الأخطار وتوطيد السلام في سيراليون. ويحدد الإطار أيضا الصعوبات التي تواجه تنفيذ الاستراتيجيات القائمة ويحدد الالتزامات المتبادلة استجابة لهذه الصعوبات. وتتصل التحديات الرئيسية الماثلة أمام تنفيذ العديد من الاستراتيجيات والالتزامات القائمة بالإرادة السياسية، ومحدودية القدرة المالية والبشرية للحكومة ومنظمات المجتمع المدني والبرلمان، فضلا عن الصعوبات التي تواجه آليات التنسيق والترتيبات مع الشركاء الدوليين. ويضاعف من هذه التحديات ضعف حالة البنى التحتية الأساسية، مثل الكهرباء والمياه والطرق. وأكدت الحكومة أيضا ضرورة كفالة المواءمة بين النقاط المرجعية ومتطلبات الرصد فيما يتعلق بالتزاماتها الدولية لكفالة التنفيذ الفعال للأولويات القائمة.

٩ - وقد حددت الحكومة المجالات ذات الأولوية الواردة في الإطار في جلسات اللجنة التي تُكرس لبلدان بعينها وفيما أعقبها من مشاورات مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وتشمل هذه المجالات ما يلي: تعليم الشباب وتمكينه، وتوطيد الديمقراطية والحكم الرشيد، وإصلاح قطاع العدالة والأمن، وبناء القدرات، وتنمية قطاع الطاقة. وبالإضافة إلى ذلك، يتناول تحليل أولويات بناء السلام وانتقاء الالتزامات الأبعاد دون الإقليمية لبناء السلام والقضايا الشاملة لعدة قطاعات مثل المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان.

ألف – توظيف الشباب وتمكينه

١٠ – حددت لجنة تقصي الحقائق والمصالحة التهميش والإقصاء السياسي للشباب بوصف ذلك أحد الأسباب الجذرية للحرب الأهلية وهو ما ينظر إليه على نطاق واسع على أنه خطر يهدد توطيد السلام اليوم. وتحدد الحكومة الشباب بوصفهم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٣٥ سنة، والذين يقدر عددهم بنحو مليوني شخص من مجموع السكان البالغ خمسة ملايين نسمة. ومن بين هؤلاء الشباب، يعتبر ما يقارب الثلثين عاطلين أو ممن يندرجون في إطار العمالة الناقصة. وعادة يعتبر الشباب أيضا ممن يعملون بأجر أقل وممن تقل فرص عملهم في القطاعين العام والرسمي. وهم يواجهون عددا من العقبات المتعلقة بالتوظيف مثل تدني مستويات التعليم، ومحدودية فرص الحصول على الأراضي ورأس المال الاجتماعي والائتمان. ويشكل المحاربون السابقون، وشباب الأحياء الفقيرة الحضرية، والشباب الفقراء والذين يعيشون في حالة إقصاء اجتماعي في المناطق الريفية، والشباب في المستوطنات العشوائية في المناطق الحدودية في سيراليون القطاعات الرئيسية من الشباب المهمشين من الجنسين الذين يحتاجون إلى تدابير خاصة لتلبية احتياجاتهم. بيد أن التحدي المتمثل في تهميش الشباب يتجاوز مسألة الفرص الاقتصادية والتوظيف. فمن الضروري أيضا كفالة المشاركة الكاملة للشباب من الجنسين في العملية السياسية وفي حماية حقوقهم. وكفالة المشاركة المتساوية للنساء، لا سيما الشابات، في العملية السياسية يشكل تحديا خاصا ويتطلب اتخاذ إجراءات مستهدفة مثل إصلاح القوانين وبناء القدرات المطرد.

١١ – ويجري تنفيذ عدد من المبادرات على المديين القصير والمتوسط لمعالجة بطالة الشباب، مثل مخطط توظيف الشباب الذي أطلقته الحكومة في عام ٢٠٠٦ بهدف توفير ما يصل إلى ١٣٥ ٠٠٠ فرصة عمل لفترات قصيرة للشباب. كذلك وضعت الحكومة سياسة وطنية للشباب وهي بصدد تكوين لجنة وطنية للشباب لتعزيز تمكين الشباب وزيادة مشاركتهم في اتخاذ القرار. كذلك يوفر صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام الدعم لبرنامج الحكومة لتنمية مشاريع الشباب. وأصدر البنك الدولي والحكومة دراسة شاملة تتعلق بعمالة الشباب أشارت إلى ضرورة وضع حلول للمشكلة على المديين المتوسط والبعيد.

١٢ – ويرتبط التحدي المتمثل في معالجة بطالة الشباب ارتباطا وثيقا بإنشاء نمو اقتصادي على المدى الطويل، وتنشيط الإنتاج والتسويق الزراعيين، وتهيئة بيئة مؤاتية لتنمية القطاع الخاص والاستثمار المحلي ومن مواطني الشتات والاستثمار الأجنبي. ويتعين أن يلبى في هذا السياق عدد من الشروط المسبقة مثل تحسن توافر الكهرباء والمياه وغير ذلك من البنى التحتية الأساسية فضلا عن دعم منظمي المشاريع وأصحاب الأعمال الحرة. ورغم أن هذا الإطار

يتضمن اعترافا بأهمية النمو الاقتصادي على المدى الطويل في سياق توطيد السلام، فإن أنشطة محددة في هذا القطاع تندرج في نطاق ورقة إستراتيجية الحد من الفقر. وفي هذا الإطار، ستولى الأولوية لتركيز أكثر استهدافا ومتوسط المدى على معالجة بطالة الشباب خاصة في مجالي إصلاح السياسات العامة وتمكين الشباب عن طريق تنفيذ الخطة الوطنية للشباب، وتعزيز المجلس الوطني للشباب، ولجان الشباب في المقاطعات، وتوسيع مخطط الحكومة لتوظيف الشباب.

باء – إصلاح قطاع العدالة والأمن

١٣ – على الرغم من بعض التقدم المحرز في إعادة إرساء المؤسسات القضائية في جميع أنحاء البلد، فإن انعدام الوصول إلى العدالة لأغلبية السكان، بانعدام القدرات في نظام العدالة، هو من الشواغل الخطيرة التي تهدد السلام والاستقرار. ويعاني نظام العدالة من القوانين التي عفا عليها الزمن وعدم كفاية الأفراد والمشاكل اللوجيستية. ويعتمد ما يناهز ٨٠ في المائة من السكان على نظام العدالة التقليدي (القائم على الزعامات التقليدية)، الذي يفتقر إلى القدرات اللازمة لإقامة العدل بفعالية وينظر إليه على أنه متحيز ضد المرأة والشباب ويفتقر إلى الشفافية والمساءلة.

١٤ – وهناك عدد من المبادرات الجارية لإعادة بناء مؤسسات العدالة في سيراليون. وبدعم من صندوق بناء السلام، أُحرز تقدم كبير في خفض حجم القضايا المتراكمة، وتقديم الدعم إلى الهيئة القضائية وقطاع العدالة ككل لبناء القدرات التي تمس الحاجة ماسة إليها. غير أن معالجة التحديات القائمة منذ عهد بعيد التي تواجه قطاع العدالة، ولا سيما تحسين الوصول إلى العدالة، أمر يستوجب نهجاً شمولياً. ولهذا الغرض، أطلقت حكومة سيراليون، بدعم من شركاء دوليين، ولا سيما إدارة المملكة المتحدة للتنمية الدولية، برنامجاً لتنمية قطاع العدالة، وإطار سياسات وطنية لقطاع العدالة، واستراتيجية لإصلاح قطاع العدالة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠. وهناك أيضاً برامج جارية للاستعراض والإصلاح في المجالين القانوني والدستوري، من خلال لجنة للإصلاح القانوني ولجنة للاستعراض الدستوري.

١٥ – وهناك حاجة إلى تنسيق هذه الجهود عن كثب كما أن هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير إضافية لزيادة ثقة السكان في نظام العدالة وضمان الوصول السريع إلى العدالة وعلى قدم المساواة. وفي هذا الصدد، سيكون من المهم للغاية تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، ودعم استمرار عمل المحكمة الخاصة، ولجنة حقوق الإنسان الوطنية التي أُنشئت حديثاً، والجهود المعززة للآليات التقليدية لتسوية النزاعات، والوساطة المستندة إلى المجتمعات المحلية، ومبادرات ”رصد السلام“.

١٦ - ومنذ انتهاء الصراع، جرى الاضطلاع بمبادرات ناجحة لإصلاح القطاع الأمني من أجل تغيير المؤسسات الأمنية وإعادة هيكلتها لمواجهة الأخطار التي تهدد دولة سيراليون ومواطنيها بشكل فعال. وهناك حاجة إلى زيادة دعم هذه الإصلاحات مع التركيز على جعل القوات المسلحة لجمهورية سيراليون فعالة ومعقولة التكلفة. وهناك أيضاً حاجة إلى استعراض وتحديث شروط وخدمة هذه القوات. كما أن هناك أيضاً حاجة إلى المزيد من التدريب لتحسين العلاقات بين الشرطة والمجتمع، وتوسيع وتعزيز وحدات دعم الأسرة. واعترافاً بأن سوء التنسيق بين المؤسسات الأمنية كان من العوامل المساهمة في الصراع، هناك حاجة إلى المزيد من الدعم لاستراتيجية الحكومة الرامية إلى تعزيز التنسيق بين المؤسسات الأمنية من خلال مكتب الأمن الوطني، بما في ذلك في تعزيز قدرات منع الصراع والإنذار المبكر للجان الأمنية التابعة للمكتب على صعيد المقاطعات والمحافظات وتعزيز الحوار بشأن السياسات بين المكتب ومنظمات المجتمع المدني.

جيم - تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد

١٧ - يعد الحكم الديمقراطي وإنشاء مؤسسات وطنية وتدعيمها شيئاً ضرورياً للسلام الدائم والتقدم الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون. وكان من بين الاستراتيجيات الرئيسية لحكومة سيراليون في تعزيز الديمقراطية وإنشاء حكومة قابلة للمساءلة توسيع سلطة الدولة وتقديم الخدمات لجميع أنحاء البلد. وتقوم تلك الاستراتيجية على الاعتراف بأن تهميش جزء كبير من السكان من العملية السياسية وعدم المساواة في الوصول إلى الفرص الاقتصادية هما من العوامل التي ساهمت في الحرب الأهلية يظلان من العوامل التي تشكل خطراً على توطيد السلام. ولا بد من بذل جهود إضافية خلال الفترة المؤدية إلى انتخابات المجالس المحلية في عام ٢٠٠٨ لتعزيز مؤسسات الحكم المحلي وضمان لا مركزية فعلية وفقاً لقانون الحكومات المحلية (٢٠٠٤) ولا سيما لإيضاح توزيع الأدوار والمسؤوليات بين المجالس المحلية وسلطات الزعامات التقليدية. ولا بد من تعبئة ما يكفي من الموارد والدعم التقني خلال الفترة المفضية لانتخابات المجالس المحلية.

١٨ - وهناك أيضاً حاجة إلى مزيد من الدعم لتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية من قبيل البرلمان، واللجنة الانتخابية الوطنية، ولجنة تسجيل الأحزاب السياسية، ولجنة مكافحة الفساد، واللجنة الوطنية للديمقراطية، ولجنة حقوق الإنسان. ويتعين تكملة الجهود المبذولة دعماً لمؤسسات الحكم من خلال تعزيز الحوار بين الأحزاب السياسية والمصالحة والمشاركة الكاملة لجميع الشرائح السكانية في عملية صنع القرار. وفي ذلك السياق، يعد تعزيز دور ومشاركة المجتمع المدني في التغيير السياسي، بما يشمل مجموعات الشباب والنساء،

أمراً حاسماً وهو يتطلب اهتماماً ودعماً عاجلين من خلال أنشطة بناء القدرات وتعزيز آليات التنسيق.

١٩ - وقد بُذلت جهود كثيرة لمعالجة الفساد، من قبيل اعتماد قانون لمكافحة الفساد (٢٠٠٠) وإنشاء لجنة مكافحة الفساد. غير أن الفساد لا يزال من التحديات الرئيسية وأحد الأخطار التي تهدد استقرار البلد وتقدمه الاجتماعي والاقتصادي. ولمكافحة الفساد، من المهم للغاية أن يكون هناك قدر إضافي من التدابير الملموسة والالتزام السياسي. وتقتضي هذه التدابير، في جملة أمور، تعزيز لجنة مكافحة الفساد، وإعادة النظر في قانون واستراتيجية مكافحة الفساد، وبناء قدرات مؤسسات إنفاذ القانون والخدمة المدنية ككل. وهناك حاجة أيضاً إلى بذل المزيد من الجهود لتعزيز قدرات الحكومة، وفقاً لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، من أجل إدارة الموارد الطبيعية وتنظيمها لفائدة شعب سيراليون. وتوفر مبادرات من قبيل اتفاق تحسين الحكم والمساءلة الذي وقعته الحكومة والمانحون الأربعة الذين يقدمون دعما مباشرا للميزانية في تموز/يوليه ٢٠٠٦ تدابير مهمة لتعزيز المساءلة المتبادلة والحكم الرشيد في سيراليون.

دال - بناء القدرات

٢٠ - لا يمكن فصل التقدم المحرز بشأن أولويات بناء السلام المحددة عن بناء القدرات بمفهومه الأوسع وعلى جميع الأصعدة. وبعد سنوات عديدة من الإهمال، ونتيجة للحرب الأهلية، تتوافر للمؤسسات الحكومية وغيرها من الجهات المعنية الوطنية قدرات محدودة لتقديم الخدمات وتنفيذ الإصلاحات وضمان إدارة اقتصادية ومالية كافية. ويظهر ذلك أيضاً على صعيدي المحافظات والمقاطعات، حيث لا تزال مؤسسات الدولة في العديد من الحالات ضعيفة أو غير موجودة، مما يعيق عملية إرساء اللامركزية. علاوة على ذلك، تقوض نواحي القصور في القدرات أدوار الرقابة التي يؤديها البرلمان الوطني ومنظمات المجتمع المدني ووسائط الإعلام.

٢١ - وجرى تنفيذ عدد من مبادرات القطاع العام وتدابير المحاسبة، بما في ذلك تنفيذها من خلال برنامج الإصلاح المؤسسي وبناء القدرات. غير أن هناك حاجة إلى المزيد من التقدم، ولا سيما في مجال إصلاح الخدمة المدنية. كما أن هناك حاجة إلى وضع استراتيجية شاملة ومستدامة لإصلاح الخدمة المدنية لضمان فرص التوظيف المبنية على الأهلية والأداء القوي والمساءلة ولمعالجة الثغرات الملحة في القدرات، بما فيها انخفاض نسبة النساء في الخدمة المدنية. وهناك أيضاً حاجة إلى إجراء استعراض شامل لقدرات الوزارات والإدارات والوكالات لتحديد ومعالجة التحديات على المديين القصير والمتوسط والثغرات في القدرات.

ولضمان استمرار جهود بناء القدرات على المدى الطويل، ينبغي أن تنطوي كل البرامج والأنشطة على بناء القدرات بوصفه عنصراً رئيسياً. علاوة على ذلك، ينبغي للوكالات الدولية العاملة في سيراليون أن تقيم قدراتها لدعم جهود بناء القدرات والتنمية في البلد بشكل فعال.

هاء – قطاع الطاقة

٢٢ – يمر قطاع الطاقة في سيراليون، ولا سيما قطاعه الفرعي للكهرباء، بحالة أزمة. وأزمة الطاقة في البلد هي أحد التحديات الرئيسية التي تواجه نموه وانتعاشه الاقتصادي، وهي تعيق مواصلة التقدم المحرز في توطيد السلام. وتصل احتياجات البلد الراهنة من الكهرباء إلى ٢٥٠ ميغاوات بينما يصل إنتاجه الحالي إلى ١٠ ميغاوات. وتشكل نواحي القصور في الإمداد بالكهرباء تحدياً حاسماً وشاملاً يؤثر في أولويات بناء السلام المحددة في الإطار الراهن. وسيكون لمعالجة أزمة الطاقة أثر إيجابي كبير على إيجاد العمالة وتوليد الإيرادات العامة والحد من الفقر وانتعاش البلد بشكل عام. وسيحقق أيضاً مكسب سلام حاسم الأهمية طال انتظاره للسكان بعد مرور خمسة أعوام على انتهاء الصراع.

٢٣ – وإن كانت تحديات عديدة في قطاع الطاقة ذات طبيعة طويلة الأجل، فإن هذا الإطار سيخص بالأولوية والمعالجة القضايا الطارئة القصيرة الأجل من قبيل توليد الإمدادات من الكهرباء لفريتاون والمناطق المحيطة بها وتوزيع هذه الإمدادات وإدارتها.

واو – الأبعاد دون الإقليمية لبناء السلام

٢٤ – يرتبط دعم السلام على المدى الطويل في سيراليون بشكل وثيق بالتطورات في المنطقة دون الإقليمية على نطاق أوسع، ولا سيما حوض نهر مانو الذي يضم غينيا وليبريا وكوت ديفوار وسيراليون. فخلال عدة عقود امتد عدم الاستقرار في البلد الواحد إلى جيرانه واستخدمت مناطقه الحدودية في العديد من الحالات ملاذاً آمنا للميليشيات المسلحة. وهناك حاجة مستمرة إلى تعزيز الحوار بين البلدان في المنطقة دون الإقليمية وتعزيز قدرات منع الصراعات وتسويتها والوساطة بشأنها. ويشكل التعاون في إطار اتحاد نهر مانو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي ومنظمات إقليمية ودون إقليمية أخرى منصة رئيسية لهذا الحوار وينبغي تعزيزه من خلال المزيد من القيادة السياسية الاستباقية وزيادة تخصيص الموارد. وينبغي أيضاً تعزيز أمانة اتحاد نهر مانو لضمان فعالية التنسيق بين الدول الأعضاء في الاتحاد. ويجب أيضاً تكملة جهود توطيد السلام

على الصعيدين الوطني والدولي بتدابير بناء الثقة بين المجتمعات الحدودية، من خلال آليات محددة لتسوية النزاعات وتعزيز العلاقات التجارية.

رابعاً – الالتزامات المتبادلة

ألف – التزامات حكومة سيراليون

٢٥- تعتزم حكومة سيراليون، إدراكا منها لأن القيادة المسؤولة والديمقراطية والإدارة الفعالة للموارد والقدرة الكافية هي شروط مسبقة لتوطيد السلام في سيراليون، الوفاء بالالتزامات التالية:

توظيف الشباب وتمكينهم

(أ) وضع وتنفيذ برامج مستهدفة لتوظيف الشباب وتمكينهم، بما يشمل تحقيق ذلك من خلال برامج لمحو الأمية والتدريب المهني وبرامج للتربية الوطنية؛

(ب) تعزيز الجهود الرامية إلى دعم المنظمات الشبابية وزيادة مشاركة الشباب في عملية صنع القرار، مع إيلاء اهتمام خاص إلى احتياجات الشابات والفتيات؛

(ج) تنقيح وتنفيذ السياسة الوطنية للشباب؛

(د) استعراض وتنقيح خطة توظيف الشباب للاستفادة من أكثر البرامج فعالية لإيجاد فرص عمل للشباب وتمكينهم؛

(هـ) دعم مشاركة الشباب من الجنسين بوصفهم مرشحين وناخبين في انتخابات المجالس المحلية لعام ٢٠٠٨؛

إصلاح قطاع العدالة والأمن

(و) وضع خطة للتنفيذ العاجل للتوصيات الواردة في تقرير لجنة تقصي الحقائق والمصالحة والشروع في تنفيذها؛

(ز) ضمان تنفيذ عمليات إصلاح تشريعي ودستوري شاملة وشفافة وقائمة على المشاركة، وذلك من خلال أمور تشمل دعم جهود لجنة إصلاح القانون ولجنة الاستعراض الدستوري؛

(ح) تقديم المزيد من الدعم إلى وحدات دعم الأسرة في الشرطة لكي تعالج بشكل كاف العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس وغيرها من الجرائم المرتكبة ضد النساء والأطفال؛

(ط) إنشاء مجلس مستقل لاستعراض الشكاوى المتعلقة بالشرطة بهدف منع تجاوزات الشرطة أو سوء سلوكها والارتقاء بمستوى المساءلة وتحسين المعايير المهنية والعلاقات بين الشرطة والمجتمع؛

(ي) ضمان التنفيذ العاجل والتام للقوانين المتعلقة بتسجيل حالات الزواج العرفي والطلاق والعنف المترلي وانتقال التركات؛

(ك) توفير المزيد من الدعم لعمل لجنة حقوق الإنسان؛

(ل) تنفيذ برنامج الاستعراض الأساسي للقوات المسلحة لجمهورية سيراليون، بما في ذلك البنود المتعلقة بقوام القوات وشروط وظروف الخدمة، الأمر الذي يكفل مقبوليتها من حيث التكلفة وفعالية أدائها؛

توطيد الديمقراطية والحكم السليم

(م) ضمان القيام بالأعمال التحضيرية الكافية لانتخابات المجالس المحلية في عام ٢٠٠٨، وذلك بزيادة الحوار السياسي ودعم اللجنة الانتخابية الوطنية ولجنة تسجيل الأحزاب السياسية؛

(ن) توطيد الحكم الديمقراطي بتعزيز مؤسسات الحكم، ولا سيما مؤسسات الحكم المحلي (جار)؛

(س) ضمان ودعم زيادة فرص مشاركة المرأة في العمليات الوطنية لصنع القرار والعمليات السياسية الوطنية، ولا سيما في الانتخابات المحلية لعام ٢٠٠٨ (جار تنفيذه)؛

(ع) استعراض قانون الحكم المحلي لعام ٢٠٠٤ وتوضيح أدوار ومسؤوليات المجالس المحلية والسلطات التقليدية؛

(ف) وضع ودعم البرامج المخصصة للتربية الوطنية والمشاركة المدنية، وزيادة تبادل المعلومات بين الحكومة والشعب؛

(ص) استعراض استراتيجية مكافحة الفساد (٢٠٠٠) ووضع استراتيجية شاملة تمنح لجنة مكافحة الفساد سلطات مستقلة تخولها المقاضاة، وتراعي ضرورة بذل الجهود لبناء القدرات؛

(ق) الفصل بين منصبي المدعي العام ووزير العدل؛

(ر) استعراض السياسة المتعلقة بالمعادن الأساسية وما يتصل بها من لوائح للارتقاء بمستوى تنظيم وإدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك ما يتعلق بالعقود الحالية وتحصيل الإيرادات، بهدف منع التهريب والتجارة غير المشروعة وضمان المشاركة على الصعيدين المحلي والمجتمعي؛

بناء القدرات

(ش) استعراض مقترحات إصلاح الخدمة المدنية وإجراء إصلاح شامل لهذا القطاع، بما في ذلك الخدمة التنفيذية العليا، بما يكفل زيادة مشاركة النساء والشباب وتعزيز الفرص الوظيفية لهم؛

(ت) تسريع عملية بناء قدرات المجالس المحلية لتتمكن من تولي مسؤولية المهام التي أناطتها بها الوزارات المختصة؛

(ث) تيسير ودعم مبادرات بناء القدرات الخاصة بالقطاع الخاص والمجتمع المدني، ولا سيما المنظمات النسائية والشبابية، التي تساهم في توطيد السلام والمصالحة وتحقيق الانتعاش الاجتماعي الاقتصادي للمجتمع وإعادة بنائه؛

(خ) وضع استراتيجية لتقديم الدعم الشامل لبرلمان سيراليون؛

قطاع الطاقة

(ذ) وضع وتنفيذ خطة طارئة لتحسين توليد الكهرباء وتوزيعها في فريتاون والمنطقة الغربية؛

(ض) وضع استراتيجية شاملة لقطاع الطاقة تنفذ على المدى القصير إلى المتوسط؛

الأبعاد دون الإقليمية لبناء السلام

(أأ) تحقيق المشاركة التامة في مبادرات اتحاد نهر مانور والمنظمات الأخرى من أجل توطيد السلام دون الإقليمي وتقديم الدعم لها مع التركيز الخاص على المبادرات الرامية إلى بناء الثقة والتعاون فيما بين المجتمعات الحدودية وإيجاد فرص عمل للشباب (جار تنفيذه)؛

(ب ب) دعم بناء قدرات أمانة اتحاد نهر مانو؛

دعم عمل لجنة بناء السلام

(ج ج) استخدام آليات التنسيق القائمة لدعم تنفيذ الإطار الحالي والتوعية بعمل لجنة بناء السلام؛

(د د) تشجيع وتيسير التوثيق وتبادل الدروس المستفادة من تجربة سيراليون في استعادة السلام وبنائه مع بلدان أخرى خارجة من صراعات؛

باء – التزامات لجنة بناء السلام

٢٦ – تعتزم لجنة بناء السلام، إدراكاً منها للمسؤولية الرئيسية لشعب وحكومة سيراليون عن توطيد السلام والتنمية في البلد، القيام بما يلي وفقاً لولايتها المحددة في قراري الجمعية العامة ومجلس الأمن[٣]، والمناقشات التي جرت في اجتماعاتها القطرية المحددة لسيراليون:

(أ) مواصلة عملها مع سيراليون لفترة ثلاث سنوات والقيام باستعراض مشترك لمتابعة العمل بعد عام ٢٠١٠؛

(ب) دعم جهود حكومة وشعب سيراليون لتوطيد السلام بما يتمشى مع هذا الإطار؛

(ج) دعم تنفيذ هذا الإطار في سياق هيئات إدارة المؤسسات الدولية؛

(د) الدعوة إلى إقامة شراكة مستدامة وحوار معزز بين حكومة سيراليون وشركائها الدوليين، بأساليب منها بذل مساعٍ ترمي إلى زيادة عدد الشركاء الدوليين الذين يدعمون جهود توطيد السلام في سيراليون؛

(هـ) دعم وضع سياسة وطنية للمعونة في سيراليون لضمان التنفيذ الفعلي والعاجل للسياسات الفعالة والممارسات الجيدة المتعلقة بالمعونة، مثل إعلان باريس؛

(و) تركيز الانتباه على دعم تنفيذ هذا الإطار وتأمين مستويات ثابتة من الموارد المالية والمساعدة التقنية لذلك. وقد يشمل هذا الأمر وضع آليات متعددة المانحين لتمويل قطاع بأكمله مثل صناديق الائتمان المتعددة المانحين؛

(ز) دعم جهود حكومة وشعب سيراليون، مع مراعاة الصكوك القائمة مثل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وعملية كيمبرلي، عن طريق الدعوة إلى

(٣) قرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠ وقرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥).

اتخاذ إجراء مناسب في إشراك أصحاب المصلحة المعنيين، وفي ضمان السيطرة الوطنية من أجل الاستغلال والإدارة الفعَّالين واللذين يتسمان بالشفافية والاستدامة لموارد سيراليون الطبيعية؛

(ح) التشجيع على التنسيق الفعال بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى بشأن مسائل توطيد السلام تمشياً مع هذا الإطار؛

(ط) إدماج بعد دون إقليمي في عملها مع سيراليون، ولا سيما من خلال تعزيز الشراكات مع البلدان في المنطقة دون الإقليمية وتقديم الدعم إلى اتحاد نهر مانو وأمانته؛

(ي) دعم المؤسسات الوطنية للبحث والتعلم في إجراء الأبحاث وجمع الدروس المستفادة وأفضل الخبرات المتصلة ببناء السلام وتبادلها على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية؛

(ك) التشجيع على تقديم مساهمات ملموسة لدعم سيراليون في جهودها لبناء السلام وتنفيذ هذا الإطار من خلال أعمال فردية وجماعية يضطلع بها جميع أصحاب المصلحة المعنيين وترمي إلى جملة أمور، منها:

توظيف الشباب وتمكينهم

(ل) دعم بناء قدرات وزارة التربية والشباب والرياضة ضماناً لمراعاة شواغل الشباب؛

(م) دعم جهود الحكومة لإيجاد فرص عمل للشباب؛

(ن) دعم تحسين التدريب المهني وفي مجال الإلمام بالقراءة والكتابة وبرامج التربية الوطنية القائمة.

إصلاح قطاع العدالة والأمن

(س) دعم تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في معالجة الأسباب الجذرية للصراع؛

(ع) دعم عمل المحكمة الخاصة لسيراليون؛

(ف) مبادرات بناء القدرات للقوات المسلحة والشرطة، ولا سيما تلك الرامية إلى زيادة مشاركة سراليون في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام؛

(ص) توسيع نطاق دعم الجهات المانحة لبرنامج تنمية قطاع العدالة؛

(ق) دعم زيادة التدريب الإداري وبناء قدرات الإدارة الوسطى لشرطة سيراليون؛

(ر) تقديم المساعدة التقنية دعما لمحاكم سيراليون ودعما لبناء قدرات المحاكم التقليدية؛

توطيد الديمقراطية والحكم الرشيد

(ش) دعم جهود سيراليون في توطيد الحكم الديمقراطي الخاضع للمساءلة وإرساء سيادة القانون؛

(ت) دعم عمل لجنة حقوق الإنسان واللجنة الانتخابية الوطنية ولجنة تسجيل الأحزاب السياسية واللجنة الوطنية من أجل الديمقراطية وغيرها من المؤسسات الوطنية؛

بناء القدرات

(ث) دعم برامج الحكومة الهادفة إلى تلبية الاحتياجات الاجتماعية – الاقتصادية المباشرة للسكان، وفق ورقة استراتيجية سيراليون للحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية، وتنمية الخدمات والهياكل الأساسية، بما فيها المياه والكهرباء والطرق، باعتبارها شروطاً ضرورية لبناء السلام؛

(خ) دعم بناء قدرات برلمان سيراليون؛

(ذ) دعم بناء القدرات اللازمة لإصلاح الخدمة المدنية، بما في ذلك الخدمة التنفيذية العليا؛

(أ أ) دعم بناء القدرات اللازمة لتعزيز جهود الحكومة في إدارة الموارد الطبيعية، ولا سيما وزارتا الموارد البحرية والموارد المعدنية؛

(ب ب) دعم مبادرات بناء القدرات اللازمة للقطاع الخاص والمجتمع المدني، ولا سيما المنظمات النسائية والشبابية، التي تسهم في توطيد السلام والمصالحة والإنعاش الاجتماعي الاقتصادي للمجتمع وإعادة بنائه؛

(ج ج) دعم جهود حكومة سيراليون في مجال تعميم المنظور الجنساني؛

قطاع الطاقة

(د د) حشد الدعم لتنفيذ خطة الطوارئ القصيرة الأجل لحكومة سيراليون التي ترمي إلى توليد الكهرباء وتوزيعها، بما في ذلك إعادة هيكلة هيئة الطاقة الوطنية وغيرها من المؤسسات العامة العاملة في هذا القطاع؛

(هـ هـ) حشد الدعم لتعزيز وإصلاح المولدات الكهربائية وشبكات التوزيع وخطوط النقل؛

البعد دون الإقليمي لبناء السلام

(و و) توفير المزيد من الدعم التقني والمالي لتنشيط اتحاد نهر مانو، ولا سيما في مجال تعزيز بناء الثقة عبر الحدود ومواجهة التحديات المشتركة في بناء السلام، بما في ذلك على صعيد المجتمع المحلي؛

(ز ز) تقديم المساعدة إلى اتحاد نهر مانو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في معالجة القضايا العابرة للحدود، مثل التجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة.

جيم - أدوار الأمم المتحدة ومسؤولياتها في دعم الإطار

٢٧ - في ضوء قرار مجلس الأمن ١٦٢٠ (٢٠٠٥) المؤرخ ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٥، الذي يحدد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون، وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ بشأن المرأة والسلام والأمن، وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ٢٠٠٨-٢٠١٠، فإن منظومة الأمم المتحدة تشجع على ما يلي:

(أ) دعم تنفيذ هذا الإطار وعمل لجنة بناء السلام؛

(ب) مراعاة أولويات هذا الإطار أثناء استعراض إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وما يتصل بذلك من برامج وأنشطة تنفذها الأمم المتحدة في البلد؛

(ج) تعزيز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن قضايا بناء السلام التي تحظى بالأولوية؛

(د) ضمان التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة والبرامج في مجال بناء السلام من أجل كفالة اتساق الجهود وتفادي الازدواجية؛

(هـ) وضع وتنفيذ نهج يراعي بناء السلام إزاء أنشطة الأمم المتحدة وبرامجها؛

(و) تقديم دعم متواصل للمبادرات والبرامج التي تشجع على زيادة التعاون والتنمية على الصعيد دون الإقليمي، بما في ذلك من خلال البرامج التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

دال – أدوار ومسؤوليات الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف في دعم الإطار

٢٨ – يشجع الشركاء الثنائيون والمتعددو الأطراف، ضمن إطار برامج التعاون الخاصة بهم، ومراعاة لإعلان باريس بشأن فعالية المعونة للالتزامات الواردة في إعلان الألفية، على القيام بما يلي:

(أ) دعم تنفيذ هذا الإطار وعمل لجنة بناء السلام؛

(ب) إدراج أولويات هذا الإطار في برامجها للتعاون؛

(ج) دعم تنفيذ أولويات حكومة سيراليون كما وردت في ورقات استراتيجية الحد من الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٠)؛

(د) المشاركة مع لجنة بناء السلام في الدعوة باسم سيراليون، بما يشمل الدعوة من أجل تعبئة المزيد من الموارد؛

(هـ) الوفاء بالالتزامات التي قطعت في اجتماعي الفريق الاستشاري لعامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦؛

(و) ضمان تنسيق البرامج والتدخلات تفادياً للازدواجية في الجهود المبذولة في إطار مساعي بناء السلام؛

(ز) وضع وتنفيذ نهج يراعي بناء السلام في الأنشطة والبرامج.

هاء – أدوار ومسؤوليات الدول في منطقة غرب أفريقيا في دعم الإطار

٢٩ – تشجع الدول في المنطقة دون الإقليمية على القيام بما يلي:

(أ) المساهمة في بناء السلام في سيراليون بدعم عمل مختلف المنظمات دون الإقليمية، بما في ذلك من خلال تنشيط اتحاد نهر مانو؛

(ب) المساهمة والتعاون في مشاريع دون إقليمية مشتركة ترمي إلى بناء الثقة عبر الحدود؛

(ج) الالتزام بتسوية سلمية ودبلوماسية للمنازعات القائمة، والتشجيع على الارتقاء بمستوى التعاون لمنع الصراعات وعلى الإنذار المبكر؛

(د) المساهمة في اعتماد نهج شامل لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك في وضع وتنفيذ استراتيجيات دون إقليمية للتعاون في قطاع الطاقة؛

خامسا – استعراض التقدم وتتبعه

٣٠ – ستقوم حكومة سيراليون مع لجنة بناء السلام باستعراض التقدم الذي أحرز بشأن تنفيذ هذا الإطار عن طريق اجتماعات نصف سنوية لبلدان محددة ومشاورات دورية مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين في سيراليون. وسيتلقى أصحاب المصلحة الرئيسيين في عملية بناء السلام في البلد الدعوة لحضور اجتماع واحد على الأقل من الاجتماعات نصف السنوية. وسيتمثل الغرض من الاجتماعات الرسمية فيما يلي: (أ) استعراض التقدم المحرز في تنفيذ أهداف والتزامات إطار التعاون من أجل بناء السلام وعمل لجنة بناء السلام عموما مع سيراليون؛ (ب) تركيز اهتمام المجتمع الدولي على المسائل الرئيسية لبناء السلام التي تتطلب المزيد من العمل؛ (ج) ضمان وفاء الحكومة واللجنة وجميع أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين بالتزاماتهم بموجب هذا الإطار؛ (د) استخلاص الدروس والممارسات الجيدة؛ (هـ) تحديث هذا الإطار حسب الاقتضاء. وستفضي الاجتماعات إلى تقديم مشورة وتوصيات بشأن الطريقة التي يمكن لأصحاب المصلحة المعنيين أن يفوا من خلالها بالتزاماتهم الواردة في هذا الإطار.

٣١ – وسترتكز عملية الاستعراض نصف السنوية إلى تقارير مرحلية تشمل عدة عناصر رئيسية مثل: (أ) تحليل للاتجاهات يبين التطورات الهامة في إطار كل مسألة من مسائل بناء السلام والمجالات الشاملة ذات الأولوية؛ (ب) استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المتبادلة؛ (ج) تقديم التوصيات لأعمال المتابعة. وستتولى حكومة سيراليون وضع تقارير مرحلية، بمدخلات مهمة يقدمها مكتب تنسيق المساعدة الإنمائية ومنظمات المجتمع المدني، بدعم من مكتب الأمم المتحدة في سيراليون ومكتب دعم بناء السلام. وسيعد مكتب دعم بناء السلام بياناً عن التقدم المحرز بشأن التزامات لجنة بناء السلام بالتشاور مع اللجنة. وسيعتمد التحليل الوارد في التقارير الدورية قدر الإمكان على مؤشرات ونقاط مرجعية قائمة وواردة في كل من ورقات استراتيجية الحد من الفقر، وإطار الإنفاق المتوسط الأجل، وإطار دعم الميزانية المتعدد المانحين وميثاق تحسين الحكم والمساءلة.

٣٢ – وستخصص الحكومة ، بدعم من المجتمع الدولي، الموارد الكافية للآليات الحالية لتنسيق المعونة من أجل دعم استعراض وتنفيذ هذا الإطار. وبالإضافة إلى ذلك، ستتولى أيضاً الحكومة واللجنة وضع أداة رصد أو ”مصفوفة“ لتيسير التنفيذ الفعال للإطار وعملية استعراضه. وسيكون للمصفوفة نقاط مرجعية ومؤشرات محددة، وستشمل الجهود الحالية

لبناء السلام، وستحدد الدعم الإضافي اللازم لتنفيذ الالتزامات المدرجة في الإطار (للاطلاع على نموذج ''المصفوفة'' انظر المرفق).

٣٣ - وستسبق الاجتماعات الرسمية للتشكيلة الخاصة بسيراليون في لجنة بناء السلام إحاطات غير رسمية للمجتمع المدني تعقد بمشاركة منظمات المجتمع المدني الدولية والمحلية معاً. وستضطلع فئات المجتمع المدني بدور هام في التوعية بالشراكة القائمة بين حكومة سيراليون ولجنة بناء السلام وستسهم في استعراض ورصد هذا الإطار، بما يشمل المساهمة في زيادة تطوير المصفوفة من أجل استعراض التقدم المحرز وتنفيذ الالتزامات.

٣٤ - وسيوضع الجدول الزمني للاجتماعات الرسمية للتشكيلة الخاصة بسيراليون في لجنة بناء السلام بالتشاور مع حكومة سيراليون وشركائها، وذلك لخفض الاحتياجات الإدارية الإضافية إلى الحد الأدنى. وستستكمل هذه الاجتماعات الرسمية بمزيد من الاجتماعات أو الإحاطات وبزيارة رسمية تنظمها حسب الاقتضاء الدول الأعضاء في اللجنة إلى سيراليون. وستفضي هذه الاجتماعات والزيارات الميدانية الإضافية إلى تقديم اللجنة مشورة وتوصيات إلى مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسات الأخرى المعنية.

مرفق

مصفوفة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات

[ملاحظة: ستعد المصفوفة ''وثيقة حية''، تستكمل باستمرار عقب اعتماد إطار سيراليون للتعاون في بناء السلام. وستوفر الأساس اللازم لإجراء استعراضات دورية كل ستة أشهر لتنفيذ الإطار لتنظرها لجنة بناء السلام وحكومة سيراليون]

الالتزامات	النقاط المرجعية والمؤشرات	الدعم الدولي الجاري	حالة التنفيذ	الاحتياجات الإضافية